التنمية المستدامة: الأبعاد والمؤشرات

Sustainable Development: dimensions and indicators

د/ بتة الطيب

جامعة تيسمسيلت، (الجزائر)

tayebbetta.sp@gmail.com

تاريخ الارسال: 2024/03/11 تاريخ القبول: 2024/05/23 تاريخ النشر 15/ 2024/06

ملخص:

هناك العديد من المسائل التي أضحت محل اهتمام بالغ من قبل الباحثين أفرادا ومؤسسات، ومن أبرزها التنمية وما تلاها من مفاهيم أكثر تحديدا كالتنمية المستدامة، ويأتي هذا المقال في سياق تناول هذه المسألة –بطرح علمي- من خلال ضبط الإطار التاريخي لظهور هذا المصطلح ثم محاولات الخروج بتعريف نهائي له مرورا بتبيان خصائصها ومؤشرات قياسها وصولا إلى أبعادها المختلفة.

الكلمات المفتاحية: *التنمية؛ التنمية المستدامة؛ الأبعاد؛ الخصائص؛ المؤشرات.*

Abstract: *There are many issues that have become of great interest to researchers, individuals and institutions, the most prominent of which is development and its subsequent more specific concepts, such as sustainable development. This paper comes in the context of addressing this issue - with a scientific proposal - by setting the historical framework for the emergence of this term and then attempts to come out. With a final definition of it, through an explanation of its characteristics and measurement indicators, reaching its various dimensions.*

key words: *Development; sustainable development; dimensions; characteristics; indicators .*

مقدّمة:

انتقل الأفراد والمجتمعات عبر فترات زمنية طويلة من حياة تغلب عليها البساطة إلى حياة مليئة بالتعقيدات في مختلف المجالات، ومع ظهور المعرفة العلمية انشغل الباحثون بالنظر في أحوال العباد والجماعات، بما يحقق لهم الحياة الكريمة التي بها يحققون حاجياتهم ورغباتهم، فبعدما كان هم الانسان الأول البحث عن لقمة العيش والأمن أضحى مع تطور الحياة وتعقدها يبحث عما يحقق رفاهيته وسعادته. ومع هذا التطور في أنماط العيش وأشكاله تطورت أيضا المفاهيم المرتبطة به. ومن ذلك مفهوم التنمية الذي اتسع مدلوله من عصر لآخر.

تركز هذه الورقة تحديدا على مصطلح التنمية المستدامة وتنطلق من تساؤل رئيس تسعى للإجابة عنه وصياغته كالتالي: هل تمكن المختصون من تحديد الأبعاد التي تسعى التنمية المستدامة لتحقيقها؟ وهل توجد مؤشرات لقياسها؟ ولا يمكن الاجابة عن ذلك إلا بطرح التساؤلات الفرعية الآتية:

ما طبيعة السياقات التي احتضنت ظهور التنمية المستدامة؟

هل اتفق الباحثون على ضبط مفهوم نهائي لها؟ .

فيما تكمن الأبعاد التي تسعى إليها؟ وهل توجد مؤشرات لقياس مدى تقدمها؟

منهجيا لا بد من تقديم إجابة مؤقتة للإشكالية الرئيسية في شكل افتراض نصيغه كما يلي:

استطاع الباحثون إلى حد معتبر من تحديد الأبعاد التي تهدف إليها التنمية المستدامة كما تم ضبط مؤشرات لقياسها؟

ولمعالجة الإشكالية وتساؤلاتها الفرعية ارتأينا إلى الخطة التالية:

المبحث الأول: ظروف نشأة التنمية المستدامة

المبحث الثاني: تعريفها وخصائصها

المبحث الثالث: أهداف التنمية المستدامة وخطة 2030.

المبحث الرابع: أبعادها ومؤشراتها

1. ظروف نشأة التنمية المستدامة

حتى نهاية سبعينيات القرن الماضي كان الشغل الشاغل لخبراء الاقتصاد السياسي وعلم الاجتماع ولفترة طويلة هو الارتباط بين الرفاه الاجتماعي والسياسات الاقتصادية، وقد اعتبرت السياسة الاقتصادية مسألة تتعلق بالاستغلال والاستخدام الأقصى للموارد الاقتصادية كسبيل للرفع من معدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي وفي المؤشرات الجزئية الأخرى الاقتصادية والاجتماعية. متجاهلة بذلك البعد البيئي.

(عماري، 2008، الصفحات 1-2) لكن مع حلول الثمانينات من القرن الماضي أضحى نقاش التنمية أكثر عمقا واتساعا إذ دخلت المسائل الاجتماعية والبيئية ضمن محاور الاهتمام مثل الفقر والتوزيع ، ونضوب الموارد الاقتصادية والتلوث ضمن الجوانب البيئية. (عماري، 2008، صفحة 2)

وفي سنة 1982 أصدر برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقريرا علميا وموثقا عن حالة البيئة العالمية أشار إلى أن أكثر من 25 ألف نوع من الخلايا النباتية والحيوانية كانت في طريقها للانقراض كما أفاد التقرير أن الأنشطة البشرية أطلقت عام 1981 في الهواء 990 مليون طن من أكسيد الكبريت و68 مليون طن من أكسيد النتروجين وغيرها. وتأسيسا على ذلك أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في اكتوبر 1982 الميثاق العالمي للطبيعة يهدف إلى توجيه وتقويم أي نشاط بشري من شأنه التأثير على الطبيعة.

ومع افريل 1987 قدمت اللجنة الدولية للبيئة والتنمية التابعة للأمم المتحدة تقريرا بعنوان: " مستقبلنا المشترك"حيث أظهر التقرير فصلا كاملا عن التنمية المستدامة وتم بلورة تعريف دقيق لها. كما خلص التقرير إلى أنه لا يمكن الاستمرار في التنمية ما لم تكن التنمية دون ضرر بيئي. (عماري، 2008، صفحة 2)

وللإشارة فإنه وقبل انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية بريو ديجانيرو البرازيلية عام 1992 لم يكن من الناس قد سمع بمصطلح التنمية المستدامة إلا القليل ، وبالرغم من عدم شيوعه إلا أنه حضي بعدها باهتمام متزايد من قبل المؤسسات الدولية ومراكز الأبحاث والجامعات والهيئات المهتمة بالبيئة. (عبوش، 2008-2009، صفحة 67)، وفي ديسمبر 1997 تم إقرار بروتوكول كيويتو الذي يهدف إلى الحد من انبعاث الغازات الدفيئة، والتحكم في كفاءة استخدام الطاقة في القطاعات الاقتصادية المختلفة وزيادة استخدام نظم الطاقة الجديدة والمتجددة.

وفي أفريل 2002 انعقد المؤتمر العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبورغ بجنوب إفريقيا بهدف التأكيد على الالتزام الدولي بتحقيق التنمية المستدامة. (عماري، 2008، صفحة 3)

2. التعريف والخصائص

نتناول في هذه الأسطر مختلف محاولات الباحثين لضبط تعريف محدد لهذا المصطلح ثم ننتقل إلى تحديد السمات التي تميزه عن غيره.

1.2 التعريف.

إن مصطلح التنمية حديث النشأة، غير أن الاهتمام بمفهوم التنمية في الواقع يضرب بجذوره في التاريخ الانساني، وقد خضع إلى تطورات وإلى إدخال أبعاد جديدة عليه منذئذ وإلى يومنا هذا. (بورغدة، 2008، صفحة 33).

وفكرة التنمية أول ما ظهرت في شكلها الاقتصادي قديمة حيث تعود الى الفكر الكلاسيكي الذي يعد آدم سميث من أعمدته ثم الفزيوقراطيين الفرنسيين ففكر كارل ماركس ثم جوزيف شومبيتر وغيره. وكان فكر هؤلاء يدور بالأساس حول البحث في معيشة الشعوب من حيث كثافتهم وكيفية تحقيق أمنهم وكذا سبل مواجهة الكوارث الطبيعية التي تعترضهم. (فريمش، 2011-2012، صفحة 44).

أما عن مصطلح التنمية المستدامة فيعود استخدامه لأول مرة إلى ناشطين في منظمة غير حكومية سنة 1980 وترجمت إلى العربية بتسميات متعددة مثل التنمية القابلة للإدامة، للاستمرار، الموصولة، المطردة، البيئية.. الخ.

ويعود أول استخدام لهذا المصطلح بشكل رسمي لرئيسة وزراء النرويج عام 1987 حيث عرفته بأنه يعني التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون الاخلال بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها. (عماري، 2008، صفحة 3)

أما البنك الدولي فيعتبر نمط الاستدامة هو رأس المال، وبذلك فالتنمية المستدامة حسبه هي تلك التي تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل الذي يضمن اتاحة نفس الفرص الحالية للأجيال القادمة وذلك بضمان ثبات رأس المال الشامل أو زيادته المستمرة عبر الزمن. (عماري، 2008، صفحة 3)

2.2 الخصائص

حسب بويس Beus و دونلاب Dunlop فإن للتنمية المستدامة عدة خصائص تتحدد فيما يلي:

- **اللامركزية:** بمعنى التسيير المحلي حيث يتم التركيز على الإنتاج المحلي والإقليمي بمعنى لا مركزية التحكم في الموارد المتاحة مثل الأراضي ورأس الأموال، وتحديد شكل الإنتاج، فضلا عن تصنيع الإنتاج محليا وإقليميا.
- **الاستقلالية:** وتعني أن التنمية المستدامة تعتمد أساسا على المعارف الشخصية والخبرات المحلية في الإنتاج مع التقليل من الاعتماد على المصادر الخارجية للطاقة والتمويل وهدف ذلك كله هو تحقيق الاكتفاء الذاتي للفرد والمجتمع المحلي.
- **الجماعية:** من خصائص التنمية المستدامة تجسيد التعاون الحقيقي بين أفراد المجتمع محليا في تحقيق أهداف مشتركة، تأسيسا على الثقافة المحلية.
- **الانسجام مع الطبيعة:** على اعتبار أن الإنسان جزء من الطبيعة، بما يعني أن الإنسان مسؤول على حماية الطبيعة ابتداء، وليس إشباع حاجته منها فقط، كما أن استمتاع الإنسان بحياته لا يكون عبر هدر ثروات الطبيعة.

- **التنوع الإحيائي:** تؤسس التنمية المستدامة على قاعدة وراثية عريضة، من خلال إنتاج زراعي متنوع وليس أحادي، بمعنى وضع دورات زراعية لضمان ذلك، مع الأخذ بالاعتبار تحقيق التكامل بين الإنتاج النباتي والحيواني.
- **الاتزان:** تهتم التنمية المستدامة بالاستخدام العقلاني وغير المكثف للموارد الطبيعية المتجددة، مع الحفاظ عليها وصيانتها دون الإفراط في استهلاكها من أجل صالح الأجيال القادمة. (عبوش، 2008-2009، الصفحات 69-70)

3. أهداف التنمية المستدامة

في عام 2015 اجتمع ممثلي الدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة واتفقوا على صياغة أهداف التنمية المستدامة أو ما يسمى بالأهداف العالمية البالغ عددها 17 هدفا (SDGs)، وحددوا آجال تحقيقها مع حلول عام 2030 م.

والملاحظ أن هذه الأهداف ألـ 17 متكاملة بحيث أن السعي لتحقيق كل هدف يرتبط بشكل مباشر بغيره من الأهداف باعتبار أن التنمية تأخذ بعين الاعتبار ضرورة التكامل والتوازن بين الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. وللتوضيح أكثر نذكر في هذا المبحث هذه الأهداف بشكل مختصر.

الهدف الأول/ القضاء على الفقر: كان ولا يزال وسيبقى الفقر التحدي الأكبر والهاجس الأول الذي تواجهه البشرية ولذلك قررت الدول الأعضاء تسطير القضاء على الفقر في مقدمة الأهداف التي تتوخى تحقيقها وهو تعبير عن التزام الدول بضرورة إنهاء المسار الذي بدأه العالم مع مطلع الألفية الثالثة القاضي بالقضاء على الفقر بكافة صوره مع عام 2030. ووضع نصب عينيه التركيز على الفئات الأكثر ضعفا، فضلا عن الرفع من فرص تمكين الأفراد من الحصول على مختلف الموارد والخدمات الأساسية، وكذا تقديم المساعدات اللازمة والعاجلة للمجتمعات التي تعاني من النزاعات والكوارث المناخية.

الهدف الثاني/ القضاء التام على الجوع: سجل المتابعون والمهتمون زيادة سريعة في معدلات النمو الاقتصادي العالمي وتبعه ارتفاع في الإنتاج الزراعي خلال العشريتين الماضيتين مما نتج عنه تراجع أعداد الأفراد الذين يعانون من نقص التغذية بما يقارب النصف تقريبا. بما يعني امتلاك الكثير من البلدان النامية التي عانت ماضيا من المجاعة القدرة على توفير احتياجاتها من الغذاء خاصة للفقراء منها. وفي هذا السياق تشير المعطيات والتقارير إلى أن منطقتي وسط وشرق آسيا، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي حققت خطوات مهمة في القضاء على الجوع الشديد. ومع ذلك لا يزال هاجس الجوع ينتاب من

يهمهم أمر البشرية. وهذا ما جعل الأعضاء يدرجونه في المرتبة الثانية من ضمن الأهداف ألـ 17 للتنمية المستدامة بحلول عام 2030.

الهدف الثالث/ الصحة الجيدة والرفاه: يتضمن هذا الهدف سعي الدول الأعضاء إلى تحقيق التغطية الصحية الشاملة للبشرية بما تعنيه الحصول على الأدوية واللقاحات الأساسية بحلول عام 2030، ومن الآليات المقترحة لتجسيد ذلك فعليا نذكر الحرص على وضع حد لشبح الموت الذي يواجه بشكل أساسي فئة المواليد والأطفال الذين يقل سنهم عن الخامسة، فضلا عن القضاء عن الأوبئة بشكل نهائي على غرار الإيدز والسل والملاريا والأمراض المنقولة عن طريق المياه وغيرها.

الهدف الرابع/ التعليم الجيد: اتفقت الدول الأعضاء على ضمان تمكين كل البنات والبنين من فرص الحصول على مستوى جيد من الرعاية لاسيما في مرحلة الطفولة المبكرة ومرحلة التعليم قبل الابتدائي حتى يكونوا جاهزين للتعليم الابتدائي بحلول عام 2030. وكذلك الرفع من الحصص المتعلقة بعدد المنح المدرسية المخصصة للبلدان النامية، للالتحاق بالتعليم العالي، ومختلف منح التدريب المهني وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وغيرها.

ويتضمن هدف التعليم الجيد أيضا توفير فرص كافية لكل الرجال والنساء بغرض الاستفادة من مختلف مستويات التعليم والتكوين والتدريب. وكذا ضمان تكافؤ فرص الوصول إلى كل مستويات التعليم والتدريب للفئات جميعها وخاصة الضعيفة منها، بما فيهم ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية والأطفال الذين يعيشون في ظل أوضاع هشة، بحلول عام 2030.

الهدف الخامس/ المساواة بين الجنسين: وأهم ما في هذا الهدف من مضمون نذكر:

- القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء والفتيات في كل مكان.
- القضاء على جميع أشكال العنف ضد جميع النساء والفتيات في المجالين العام والخاص، بما في ذلك الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي وغير ذلك من أنواع الاستغلال.
- القضاء على جميع الممارسات الضارة، من قبيل زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري.
- الاعتراف بأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي وتقديرها من خلال توفير الخدمات العامة والبنى التحتية ووضع سياسات الحماية الاجتماعية وتعزيز تقاسم المسؤولية داخل الأسرة المعيشية والعائلة، حسبما يكون ذلك مناسبًا على الصعيد الوطني.
- كفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة وتكافؤ الفرص المتاحة لها للقيادة على قدم المساواة مع الرجل على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامة

- ضمان حصول الجميع على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية وعلى الحقوق الإنجابية، على النحو المتفق عليه وفقا لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومنهاج عمل بيجين والوثائق الختامية لمؤتمرات استعراضهما.
- القيام بإصلاحات لتخويل المرأة حقوقًا متساوية في الموارد الاقتصادية، وكذلك إمكانية حصولها على حق الملكية والتصرّف في الأراضي وغيرها من الممتلكات، وعلى الخدمات المالية، والميراث والموارد الطبيعية، وفقًا للقوانين الوطنية.

الهدف السادس/ المياه النظيفة والنظافة الصحية: أهم ما جاء في مضمون الهدف نلخصه في:

- تمكين كل الناس من الحصول وبإنصاف على مياه صالحة للشرب وذات تكلفة يسيرة.
- تمكين كل البشر من الحصول على خدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية ووضع حد للتغوط في العراء، والعناية بشكل خاص بالنساء والفتيات بتوفير حاجياتهم المختلفة.
- حماية وترميم النظم الإيكولوجية المتصلة بالمياه، بما في ذلك الجبال والغابات والأراضي الرطبة والأنهار ومستودعات المياه الجوفية والبحيرات.
- دعم وتعزيز مشاركة المجتمعات المحلية في تحسين إدارة المياه والصرف الصحي.

الهدف السابع/ طاقة نظيفة وبأسعار معقولة

- السعي إلى تحقيق زيادة كبيرة في حصة الطاقة المتجددة في مجموعة مصادر الطاقة العالمية بحلول عام 2030.
- السعي إلى مضاعفة المعدل العالمي للتحسن في كفاءة استخدام الطاقة بحلول عام 2030.
- السعي إلى توفير قدر كاف للبُنى التحتية مع الزيادة في مساحتها وكذا الرفع من قدرات التحكم في التكنولوجيا التي من شأنها توفير خدمات الطاقة الحديثة والمستدامة للجميع وخاصة في البلدان النامية والأقل نموا، وفقا لبرامج الدعم الخاصة بكل منها على حدة، بحلول عام 2030 .

الهدف الثامن/ العمل اللائق ونمو الاقتصاد: والمقصود به:

- الحفاظ على النمو الاقتصادي الفردي وفقا للظروف الوطنية، وبخاصة على نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (7%) على الأقل سنويا في أقل البلدان نموا.
- السعي نحو إحراز معدلات أكبر من الإنتاجية الاقتصادية باعتماد التنويع، والارتقاء بمستوى التكنولوجيا، والابتكار، بما في ذلك من خلال التركيز على القطاعات المتسمة بالقيمة المضافة العالية والقطاعات الكثيفة العمالة.

- بناء برامج خاصة تستهدف تحقيق التنمية والتي تدعم الأنشطة الإنتاجية، وفرص العمل اللائق، ومباشرة الأعمال الحرة، والقدرة على الإبداع والابتكار، والتشجع على إضفاء الطابع الرسمي على المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، ونموها.
- تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق لجميع النساء والرجال، بما في ذلك الشباب والأشخاص ذوو الإعاقة، وتكافؤ الأجر لقاء العمل المتكافئ القيمة، بحلول عام 2030.
- اتخاذ تدابير فورية وفعالة للقضاء على السخرة وإنهاء الرق المعاصر والاتجار بالبشر لضمان حظر واستئصال أسوأ أشكال عمل الأطفال، بما في ذلك تجنيدهم واستخدامهم كجنود، وإنهاء عمل الأطفال بجميع أشكاله بحلول عام 2025.
- زيادة دعم المعونة من أجل التجارة للبلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نموا، بما في ذلك من خلال الإطار المتكامل المعزز للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة إلى أقل البلدان نموا.

الهدف التاسع/ الصناعة والابتكاروالبنية التحتية: من خلال السعي إلى:

- تطوير التصنيع الشامل للجميع وبشكل مستدام، وتحقيق زيادة كبيرة بحلول عام 2030 في حصة الصناعة في العمالة وفي الناتج المحلي الإجمالي، بما يتماشى مع الظروف الوطنية، ومضاعفة حصتها في أقل البلدان نموا.
- زيادة فرص حصول المشاريع الصناعية الصغيرة الحجم وسائر المشاريع، خاصة في البلدان النامية، على الخدمات المالية، بما في ذلك الائتمانات ميسورة التكلفة.
- العمل على تحسين البنى التحتية وتحديث الصناعات بحلول عام 2030 من أجل تحقيق استدامتها، مع زيادة كفاءة استخدام الموارد وزيادة اعتماد التكنولوجيات والعمليات الصناعية النظيفة والسليمة بيئيا، ومع قيام جميع البلدان باتخاذ إجراءات وفقا لقدراتها.
- تعزيز البحث العلمي وتحسين القدرات التكنولوجية في القطاعات الصناعية في جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، بما في ذلك، بحلول عام 2030، تشجيع الابتكار والزيادة بنسبة كبيرة في عدد العاملين في مجال البحث والتطوير لكل مليون شخص، وزيادة إنفاق القطاعين العام والخاص على البحث والتطوير.

الهدف العاشر/ الحد من أوجه عدم المساواة، وفيها يتم السعي إلى:

- التوصل تدريجيا إلى تحقيق نمو الدخل ودعم استمرار ذلك النمو لأدنى (40%) من السكان بمعدل أعلى من المعدل المتوسط الوطني بحلول عام 2030.

- تمكين وتعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للجميع، بغض النظر عن السن أو الجنس أو الإعاقة أو العرق أو الإثنية أو الأصل أو الدين أو الوضع الاقتصادي أو غير ذلك، بحلول عام 2030.
- ضمان تكافؤ الفرص والحد من أوجه انعدام المساواة في النتائج، بما في ذلك من خلال إزالة القوانين والسياسات والممارسات التمييزية، وتعزيز التشريعات والسياسات والإجراءات الملائمة في هذا الصدد.
- اعتماد سياسات، ولا سيما السياسات المالية وسياسات الأجور والحماية الاجتماعية، وتحقيق قدر أكبر من المساواة تدريجيا.
- خفض تكاليف معاملات تحويلات المهاجرين إلى أقل من (3%)، وإلغاء قنوات التحويلات المالية التي تربو تكاليفها على (5%)، بحلول عام 2030 .

الهدف الحادي عشر/ مدن ومجتمعات محلية مستدامة، من خلال:

- تمكين الجميع من الاستفادة من مساكن وخدمات أساسية ملائمة وآمنة وميسورة التكلفة، ورفع مستوى الأحياء الفقيرة، بحلول عام 2030.
- تمكين الجميع من الوصول إلى نظم نقل مأمونة وميسورة التكلفة ويسهل الوصول إليها ومستدامة، وتحسين السلامة على الطرق، ولا سيما من خلال توسيع نطاق النقل العام، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات الأشخاص الذين يعيشون في ظل ظروف هشة والنساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن، بحلول عام .2030
- تعزيز الجهود الرامية إلى حماية وصون التراث الثقافي والطبيعي العالمي.
- الحد من الأثر البيئي السلبي الفردي للمدن، بما في ذلك عن طريق إيلاء اهتمام خاص لنوعية الهواء وإدارة نفايات البلديات وغيرها، بحلول عام 2030.
- توفير سبل استفادة الجميع من مساحات خضراء وأماكن عامة، آمنة وشاملة للجميع ويمكن الوصول إليها، ولا سيما بالنسبة للنساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، بحلول عام 2030.
- دعم أقل البلدان نموا، بما في ذلك من خلال المساعدة المالية والتقنية، في إقامة المباني المستدامة والقادرة على الصمود باستخدام المواد المحلية .

الهدف الثاني عشر/ أنماط استهلاك و إنتاج مستدامة، من خلال:

- تنفيذ الإطار العشري لبرامج الاستهلاك والإنتاج المستدامين، مع قيام جميع البلدان باتخاذ إجراءات وتولي البلدان المتقدمة النمو دور الريادة، مع مراعاة مستوى التنمية في البلدان النامية وقدراتها.
- تحقيق الإدارة المستدامة والاستخدام الكفؤ للموارد الطبيعية، بحلول عام 2030.
- تخفيض نصيب الفرد من النفايات الغذائية العالمية على صعيد أماكن البيع بالتجزئة والمستهلكين بمقدار النصف، والحد من خسائر الأغذية في مراحل الإنتاج وسلاسل الإمداد، بما في ذلك خسائر ما بعد الحصاد، بحلول عام 2030.
- تحقيق الإدارة السليمة بيئيا للمواد الكيميائية والنفايات طوال دورة عمرها، وفقا للأطر الدولية المتفق عليها، والحد بدرجة كبيرة من إطلاقها في الهواء والماء والتربة من أجل التقليل إلى أدنى حد من آثارها الضارة على صحة الإنسان والبيئة، بحلول عام 2020.
- الحد بدرجة كبيرة من إنتاج النفايات، من خلال المنع والتخفيض وإعادة التدوير وإعادة الاستعمال، بحلول عام 2030.
- تشجيع الشركات، ولا سيما الشركات الكبيرة على اعتماد ممارسات مستدامة، وإدراج معلومات الاستدامة في دورة تقديم تقاريرها.
- تعزيز ممارسات الشراء العام المستدامة، وفقا للسياسات والأولويات الوطنية.
- ضمان أن تتوافر للناس في كل مكان المعلومات ذات الصلة والوعي بالتنمية المستدامة وأنماط العيش في وئام مع الطبيعة بحلول عام 2030.
- دعم البلدان النامية لتعزيز قدراتها العلمية والتكنولوجية للمضي قدما نحو تحقيق أنماط الاستهلاك والإنتاج الأكثر استدامة.
- وضع وتنفيذ أدوات لرصد تأثيرات التنمية المستدامة على السياحة المستدامة التي توفر فرص العمل وتعزز الثقافة والمنتجات المحلية.
- ترشيد إعانات الوقود الأحفوري غير المتسمة بالكفاءة والتي تشجع على الاستهلاك المسرف، عن طريق القضاء على تشوهات الأسواق، وفقا للظروف الوطنية، بما في ذلك عن طريق إعادة هيكلة الضرائب والتخلص بالتدريج من الإعانات الضارة، حيثما وجدت، لإظهار آثارها البيئية، على أن تراعى في تلك السياسات على نحو كامل الاحتياجات والظروف الخاصة للبلدان النامية، والتقليل

إلى أدنى حد من الآثار الضارة التي قد تنال من تنميتها، وعلى نحو يكفل حماية الفقراء والمجتمعات المحلية المتضررة .

- الهدف رقم(13)– العمل المناخي

- تعزيز المرونة والقدرة على الصمود في مواجهة الأخطار المرتبطة بالمناخ والكوارث الطبيعية في جميع البلدان، وتعزيز القدرة على التكيف مع تلك الأخطار.
- إدماج التدابير المتعلقة بتغير المناخ في السياسات والاستراتيجيات والتخطيط على الصعيد الوطني.
- تحسين التعليم وإذكاء الوعي والقدرات البشرية والمؤسسية للتخفيف من تغير المناخ، والتكيف معه، والحد من أثره والإنذار المبكر به.
- تنفيذ ما تعهدت به الأطراف من البلدان المتقدمة النمو في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ من التزام بهدف التعبئة المشتركة لمبلغ قدره 100 بليون دولار سنويا بحلول عام 2020 من جميع المصادر لتلبية احتياجات البلدان النامية، في سياق إجراءات التخفيف المجدية وشفافية التنفيذ، وجعل الصندوق الأخضر للمناخ في حالة تشغيل كامل عن طريق تزويده برأس المال في أقرب وقت ممكن.
- تعزيز آليات تحسين مستوى قدرات التخطيط والإدارة الفعالين المتعلقين بتغير المناخ في أقل البلدان نموا، والدول الجُزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك التركيز على النساء والشباب والمجتمعات المحلية والمهمشة .

- الهدف رقم(14)– الحياة تحت الماء

- منع التلوث البحري بجميع أنواعه والحد منه بدرجة كبيرة، ولا سيما من الأنشطة البرية، بما في ذلك الحطام البحري، وتلوث المغذيات، بحلول عام 2025 .
- إدارة النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية على نحو مستدام وحمايتها، من أجل تجنب حدوث آثار سلبية كبيرة، بما في ذلك عن طريق تعزيز قدرتها على الصمود، واتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل تحقيق الصحة والإنتاجية للمحيطات، بحلول عام 2020.
- تقليل تحمض المحيطات إلى أدنى حد ومعالجة آثاره، بما في ذلك من خلال تعزيز التعاون العلمي على جميع المستويات.
- تنظيم الصيد على نحو فعال، وإنهاء الصيد المفرط والصيد غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم وممارسات الصيد المدمرة، وتنفيذ خطط إدارة قائمة على العلم، من أجل إعادة الأرصدة

السمكية إلى ما كانت عليه في أقرب وقت ممكن، لتصل على الأقل إلى المستويات التي يمكن أن تتيح إنتاج أقصى غلة مستدامة وفقا لما تحدده خصائصها البيولوجية، بحلول عام 2020.

- حفظ (10%) على الأقل من المناطق الساحلية والبحرية، بما يتسق مع القانون الوطني والدولي واستنادا إلى أفضل المعلومات العلمية المتاحة، بحلول عام 2020.
- حظر أشكال الإعانات المقدمة لمصائد الأسماك التي تسهم في الإفراط في قدرات الصيد وفي صيد الأسماك، وإلغاء الإعانات التي تساهم في صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، والإحجام عن استحداث إعانات جديدة من هذا القبيل، مع التسليم بأن المعاملة الخاصة والتفضيلية الملائمة والفعالة للبلدان النامية وأقل البلدان نموا ينبغي أن تكون جزءا لا يتجزأ من مفاوضات منظمة التجارة العالمية بشأن الإعانات لمصائد الأسماك، بحلول عام 2020.
- زيادة الفوائد الاقتصادية التي تتحقق للدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا من الاستخدام المستدام للموارد البحرية، بما في ذلك من خلال الإدارة المستدامة لمصائد الأسماك، وتربية الأحياء المائية، والسياحة، بحلول عام 2030.
- زيادة المعارف العلمية، وتطوير قدرات البحث، ونقل التكنولوجيا البحرية، مع مراعاة معايير اللجنة الأوقيانوغرافية(Oceanographic) الحكومية الدولية ومبادئها التوجيهية المتعلقة بنقل التكنولوجيا البحرية، من أجل تحسين صحة المحيطات، وتعزيز إسهام التنوع البيولوجي البحري في تنمية البلدان النامية، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا.
- توفير إمكانية وصول صغار الصيادين الحرفيين إلى الموارد البحرية والأسواق.
- تعزيز حفظ المحيطات ومواردها واستخدامها استخداما مستداما عن طريق تنفيذ القانون الدولي بصيغته الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار التي تضع الإطار القانوني لحفظ المحيطات ومواردها واستخدامها على نحو مستدام، كما تشير إلى ذلك الفقرة 158 من وثيقة" المستقبل الذي نصبو إليه.
  - الهدف رقم(15)– الحياة البريّة
- تعزيز تنفيذ الإدارة المستدامة لجميع أنواع الغابات، ووقف إزالة الغابات، وترميم الغابات المتدهورة و زرع الغابات وإعادة زرع الغابات على الصعيد العالمي، بحلول عام 2020.
- مكافحة التصحر، وترميم الأراضي والتربة المتدهورة، بما في ذلك الأراضي المتضررة من التصحر والجفاف والفيضانات، والسعي إلى تحقيق عالم خالي من ظاهرة تدهور الأراضي، بحلول عام 2030.

- ضمان حفظ النظم الإيكولوجية الجبلية، بما في ذلك تنوعها البيولوجي، من أجل تعزيز قدرتها على توفير المنافع التي لا غنى عنها لتحقيق التنمية المستدامة، بحلول عام 2030.
- اتخاذ إجراءات عاجلة وهامة للحد من تدهور الموائل الطبيعية، ووقف فقدان التنوع البيولوجي، والقيام، بحلول عام 2020، بحماية الأنواع المهدَّدة ومنع انقراضها.
- تعزيز التقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية، وتعزيز سبل الوصول إلى تلك الموارد، على النحو المتفق عليه دوليا.
- اتخاذ إجراءات عاجلة لوقف الصيد غير المشروع للأنواع المحمية من النباتات والحيوانات والاتجار فيها، والتصدي لمنتجات الأحياء البرية غير المشروعة، على مستويي العرض والطلب على السواء.
- اتخاذ تدابير لمنع إدخال الأنواع الغريبة الغازية إلى النظم الإيكولوجية للأراضي والمياه وتقليل أثر ذلك إلى حد كبير، ومراقبة الأنواع ذات الأولوية أو القضاء عليها، بحلول عام 2020.
- إدماج قيم النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي في عمليات التخطيط الوطني والمحلي، والعمليات الإنمائية، واستراتيجيات الحد من الفقر، والحسابات، بحلول عام 2020.
- حشد الموارد المالية من جميع المصادر وزيادتها زيادة كبيرة بغرض حفظ التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية واستخدامها استخدامًا مستدامًا.
- حشد موارد كبيرة من جميع المصادر وعلى جميع المستويات بغرض تمويل الإدارة المستدامة للغابات وتوفير ما يكفي من الحوافز للبلدان النامية لتعزيز تلك الإدارة، بما في ذلك حفظ الغابات وإعادة زرع الغابات.
- تعزيز الدعم العالمي للجهود الرامية إلى مكافحة الصيد غير المشروع للأنواع المحمية والاتجار بها، وذلك بوسائل تشمل زيادة قدرات المجتمعات المحلية على السعي إلى الحصول على فرص سبل كسب الرزق المستدام .

الهدف السادس عشر/ السلام والعدالة والمؤسسات القوية، ويقصد به:

- التقليل من كل أشكال العنف والحد من معدلات الموت في كل مكان.
- وضع حد نهائي لسوء المعاملة والاستغلال والمتاجرة بالبشر وكل أشكال العنف ضد الأطفال.
- العمل على سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي وضمان تكافؤ فرص وصول الجميع إلى العدالة.
- وضع حد أمام التدفقات غير المشروعة للأموال والأسلحة، وتعزيز استرداد الأصول المسروقة وإعادتها ومكافحة جميع أشكال الجريمة المنظمة، بحلول عام 2030.

- الحد من الفساد والرشوة بجميع أشكالهما.
- إنشاء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات.
- ضمان اتخاذ القرارات على نحو مستجيب للاحتياجات وشامل للجميع وتشاركي وتمثيلي على جميع المستويات
- تعزيز المؤسسات الوطنية ذات الصلة، بوسائل منها التعاون الدولي، سعيًا لبناء القدرات على جميع المستويات، ولا سيما في البلدان النامية، لمنع العنف ومكافحة الإرهاب والجريمة.
- تعزيز القوانين والسياسات غير التمييزية لتحقيق التنمية المستدامة .

الهدف السابع عشر/ عقد الشراكة لتحقيق الأهداف، ويتضمن عددا من الشؤون والمسائل:

- **الشؤون المالية..** تعزيز تعبئة الموارد المحلية، بوسائل تشمل تقديم الدعم الدولي إلى البلدان النامية، لتحسين القدرات المحلية في مجال تحصيل الضرائب وغيرها من الإيرادات.
- حشد موارد مالية إضافية من مصادر متعددة من أجل البلدان النامية.
- مساعدة البلدان النامية في تحقيق القدرة على تحمل الديون على المدى الطويل من خلال تنسيق السياسات الرامية إلى تعزيز التمويل بديون وتخفيف أعباء الديون وإعادة هيكلتها.
- اعتماد نظم لتشجيع الاستثمار لأقل البلدان نموًا وتنفيذها .

التكنولوجيا تعزيز التعاون الإقليمي والدولي بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي فيما يتعلق بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار والوصول إليها، وتعزيز تبادل المعارف وفق شروط متفق عليها، بوسائل تشمل تحسين التنسيق فيما بين الآليات القائمة، ولا سيما على مستوى الأمم المتحدة، ومن خلال آلية عالمية لتيسير التكنولوجيا.

- التفعيل الكامل لبنك التكنولوجيا وآلية بناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار لصالح أقل البلدان نموًا بحلول عام 2017، وتعزيز استخدام التكنولوجيات التمكينية، ولا سيما تكنولوجيا المعلومات والاتصالات .

بناء القدرات تعزيز الدعم الدولي لتنفيذ بناء القدرات في البلدان النامية تنفيذًا فعالًا ومحدد الأهداف من أجل دعم الخطط الوطنية الرامية إلى تنفيذ جميع أهداف التنمية المستدامة، بوسائل تشمل التعاون بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي .

- **التجارة** تعزيز نظام تجاري متعدد الأطراف عالمي وقائم على القواعد ومفتوح وغير تمييزي ومنصف في إطار منظمة التجارة العالمية، بوسائل منها اختتام المفاوضات الجارية في إطار خطة عمل الدوحة-قطر الإنمائية التي وضعتها تلك المنظمة.

- زيادة صادرات البلدان النامية زيادةً كبيرةً، ولا سيما بغرض مضاعفة حصة أقل البلدان نموًا من الصادرات العالمية بحلول عام 2020.
- **المسائل العامة..** تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي على الصعيد العالمي، بوسائل تشمل تنسيق السياسات وتحقيق اتساقها
- احترام الحيز السياساتي والقيادة التي تخص كل بلد لوضع وتنفيذ سياسات للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة .

شراكات أصحاب المصلحة المتعددين.. تعزيز الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة، واستكمالها بشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين لجمع المعارف والخبرات والتكنولوجيا والموارد المالية وتقاسمها، وذلك بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة في جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية.

- تشجيع وتعزيز الشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص وشراكات المجتمع المدني الفعالة، بالاستفادة من الخبرات المكتسبة من الشراكات ومن استراتيجياتها لتعبئة الموارد .

البيانات والرصد والمساءلة.. تعزيز تقديم الدعم لبناء قدرات البلدان النامية، بما في ذلك أقل البلدان نموًا والدول الجُزرية الصغيرة النامية، لتحقيق زيادة كبيرة في توافر بيانات عالية الجودة ومناسبة التوقيت وموثوقة ومفصلة حسب الدخل، ونوع الجنس، والسن، والعرق، والانتماء العرقي، والوضع كمهاجر، والإعاقة، والموقع الجغرافي وغيرها من الخصائص ذات الصلة في السياقات الوطنية، بحلول عام 2020.

- الاستفادة من المبادرات القائمة لوضع مقاييس للتقدم المحرز في تحقيق التنمية المستدامة المكمِّلة للنمو في الناتج المحلي الإجمالي، ودعم بناء القدرات الإحصائية في البلدان النامية، بحلول عام 2030 .

تم تلخيص ما جاء في هذا العنصر اعتمادا على الموقع الرسمي لمنظمة الأمم المتحدة حيث تم فيه عرض مفصل لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 على الموقع التالي:
https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/sustainable-development-goals/

4. أبعادها ومؤشراتها

يتحدث الباحث في هذا الجزء من خلال مطلبين عن الأبعاد التي تسعى التنمية المستدامة إلى تجسيدها وإقامتها فعليا ثم ينتقل بعدها إلى بيان المؤشرات التي يمكننا بها قياس أدائها إيجابا وسلبا.

1.3 أبعادها.

يتفق الباحثين في هذا الشأن على أن التنمية المستدامة في مفهومها الإجرائي لها أبعاد متعددة ومتداخلة فيما بينها، وأنه من دون تحقيق هذه الأبعاد لا يمكن تحقيق أي تقدم كان. لكن قبل الحديث عن هذه

الأبعاد الحيوية يجدر بالدراسة تبيان بعض مظاهر الاستهلاك المفرط لموارد العالم التي تستهدف تدمير البيئة المحيطة بكوكب الأرض.

– تزايد سكان العالم: حسب الإحصائيات لم يكن عدد سكان العالم مع سنة 1950 يتعدى 2 مليار ونصف مليون نسمة أما المتوقع أن عدد السكان المنتظر إطعامهم مع حلول عام 2050 سيصل إلى 9.2 مليار نسمة حيث تمثل البلدان المتقدمة ما نسبته 13% .. وتتوقع الأمم المتحدة أن العدد سيصل إلى 11 مليار نسمة مع حلول 2100م مع توقع ارتفاع عدد السكان في أفقر 50 دولة في العالم . (عماري، 2008، الصفحات 5-6)

ويلاحظ الكثير من الباحثين أن وجود عدد كبير من البشر داخل تنظيم اجتماعي معين سيتسبب في معاناة محسوسة على مستوى الطاقة الإنتاجية والأساليب التقنية والبنية التحتية والبيئة مما يؤدي إلى تدني قيمة الحياة لدى الناس ومن مظاهر ذلك تلوث كثيف، وللإشارة فإن نصف سكان العالم يكسب فقط 5% من ثروة العالم في حين أن 15% من الأثرياء يكسبون ثلثي هذه الثروة.

– **تدهور البيئة:** البيئة بمعناها الواسع هي مجمل العوامل التي يكون لها دور في تحديد الوجود البشري، أي العوامل التي تحدد الشروط المادية والنفسية والتقنية والاقتصادية والاجتماعية لعلاقات البشر. ويشمل مفهوم البيئة الاجتماعي والجغرافي المشاكل المتعلقة باستخدام المكان ووجود الخامات الطبيعية والكثافة السكانية وحماية الطبيعة وتلوث البيئة.

طبعا بهذا الفهم للبيئة يمكن احتواء مشكلتين رئيسيتين وهما: مشكلة الإضرار وتلويث المجال الحيوي، ومشكلة استنزاف الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة. وتنبغي الإشارة إلى أن أسباب المشكلة البيئية في بلدان اقتصاد السوق تتمثل تحديدا في سعي الشركات الخاصة إلى الاستغلال الأوسع للموارد وتعظيم الفائدة إلى حدها الأقصى. فضلا عن ذلك فدول الشمال المتقدم تنتج 90% من النفايات السامة في العالم ولنا أن نتصور حال البيئة عندئذ.

– **استنزاف الموارد الطبيعية:** لا زالت بعض الجامعات تعتبر أن علم الاقتصاد هو العلم الذي يبحث في الاستخدام الأمثل للموارد المادية والبشرية بهدف تحقيق أكبر ربح ممكن، أو إشباع الحاجات بأقل تكلفة ممكنة. غير أن هذا المفهوم تغير مع متطلبات تطور النشاط الاقتصادي ومن ذلك أنه لم يأخذ بالاعتبار البعد البيئي في النشاط الاقتصادي.

وفي هذا الصدد نشير إلى أن استنزاف الموارد على الصعيد العالمي يتركز على مستويين هما الاستنزاف نتيجة الغنى جراء اتساع نطاق التصنيع على مستوى دول الشمال عبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دول الجنوب.، والاستنزاف نتيجة الفقر وهو الأخطر أثرا جراء اتساع الفجوة في الدخول داخل

الدولة الفقيرة نفسها، هذا الوضع يشجع الفقراء على الإضرار بالبيئة من خلال استغلالها الأقصى لكسب لقمة العيش أو حتى البقاء على قيد الحياة. (عماري، 2008، الصفحات 6-7)

تأتي الدراسة الآن إلى تحديد الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة حيث هناك من يعرفها على أنها " تنمية بأبعاد ثلاثة مترابطة ومتكاملة في إطار تفاعلي يتسم بالضبط والتنظيم والترشيد للموارد"، والجدول التالي يوضح هذه الأبعاد :

جدول رقم 01: الأبعاد الأساسية (العايب، 2010-2011، صفحة 25)

البعد الاقتصادي	البعد الاجتماعي	البعد البيئي
النمو الاقتصادي المستديم	المساواة في التوزيع	النظم الايكولوجية
كفاءة رأس المال	الحراك الاجتماعي	الطاقة
إشباع الحاجات الأساسية	المشاركة الشعبية	التنوع البيولوجي
العدالة الاقتصادية	التنويع الثقافي	الإنتاجية البيولوجية
	استدامة المؤسسات	القدرة على التكييف

المصدر: العايب عبد الرحمان، (2011/2010) ، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، ص25.

وفقا لأحد الباحثين فإن هناك ترابطا بين الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة ، **فالنظام المستدام اقتصاديا** هو النظام الذي يتمكن من إنتاج السلع والخدمات بشكل مستمر وأن يحافظ على مستوى معين قابل للإدارة من التوازن الاقتصادي ما بين الناتج العام والدين العام، كما أنه يحول دون حدوث اختلالات اجتماعية نتاج السياسات الاقتصادية المنتهجة. في حين أن **النظام المستدام بيئيا** مطالب بالحفاظ على قاعدة ثابتة من الموارد الطبيعية، ويظهر ذلك في تجنب الاستنزاف الزائد للموارد سواء المتجددة أو غير المتجددة، ويتضمن ذلك حماية التنوع الحيوي والاتزان الجوي وغيرها. أما **النظام المستدام اجتماعيا** فيستهدف تحقيق العدالة في التوزيع، وكذا ضمان مختلف الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم وغيرها. (العايب، 2010-2011، الصفحات 24-26)

وهناك من يضيف أبعاد أخرى تعد ثانوية أو غير مباشرة وهي: **البعد التكنولوجي، البعد الثقافي والبعد السياسي**. **فالبعد التكنولوجي** الذي يسميه البعض بالبعد الإداري والتقني وهو الذي يهتم بالتحول إلى

تكنولوجيات أنظف وأكفأ تنقل المجتمع إلى عصر يستخدم أقل قدر من الطاقة والموارد، وأن يكون الهدف إنتاج حد أدنى من الغازات والملوثات واستخدام معايير معينة تؤدي إلى الحد من تدفق النفايات وتعيد النفايات داخليا. **أما البعد الثقافي** فقد جاءت حتمية إدماجه منذ سنة 2005 بعد المصادقة على الاتفاقية الدولية حول التنوع الثقافي. في حين أن **البعد السياسي** فيرمز إلى تطبيق الحكم الديمقراطي الذي يسمح بالمساواة في توزيع الموارد بين أبناء الجيل وكذلك الاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية. (العايب، 2010-2011، الصفحات 28-29)

2.3 مؤشراتها.

للتنمية المستدامة عدة مؤشرات تمكن الباحث على أساسها قياس مدى تقدمها أو تخلفها و من أهمها نذكر :

- **الاستدامة:** وتعني الاستخدام الأمثل للقدرات المتاحة بما يمكن من توفير مختلف مطالب واحتياجات الجيل الحالي دون إلحاق الضرر بحقوق الأجيال اللاحقة.
- **الأمان الشخصي:** ويعني تحديدا ضمان مختلف حقوق المواطن من صحة جيدة وغذاء سليم ومسكن محترم و إقامة آمنة بعيدا عن أي نوع من أنواع التهديد.
- **التعاون:** وتعني بناء شبكة علاقات اجتماعية متماسكة لإشباع الذات الفردية والجماعية، والتعاون هو العنوان الأبرز والسبيل لتحقيق ذلك.
- **العدالة التوزيعية:** وتعني المساواة بين جميع المواطنين في الحقوق والواجبات وكذا الفرص المتاحة بما يبني قاعدة متينة من العدالة بين الجميع.
- **التمكين:** يقصد به منح مساحة أكبر من فرص المبادرة أمام الأفراد لاختبار قدراتهم لتمكينهم من المشاركة في مختلف الأنشطة المجتمعية والسياسية والنقابية. (كريم، 2004، صفحة 97)

4. خاتمة:

نخلص في الأخير إلى أن السياق التاريخي الذي يبدو جليا في تعقد حياة الافراد والمجتمعات ومن ثم تعدد حاجيات الافراد وتجدد رغباتهم كان له دور حاسم في تطور مفهوم التنمية المستدامة فضلا عن تميز التنمية المستدامة بخصائص متفردة، كما سجلت الورقة وجود مؤشرات لقياس مدى تقدم أو تراجع مستوى التنمية المستدامة مع تحديد الدراسة لمختلف الأبعاد التي تسعى إليها. وفي الختام تؤكد الدراسة على أن تحقيق هذا الشكل من التنمية يعد مؤشرا مهما في قياس أداء المؤسسة رسمية كانت أو خاصة.

5.قائمة المراجع:

العايب ,ع .(2010-2011) .*التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة)أطروحة دكتوراه* .(سطيف ,كلية العلوم الاقتصادية :جامعة سطيف.

بورغدة ,و .(2008) .*حقوق الإنسان واشكالية العلاقة الجدلية بين الحكم الراشد والتنمية الانسانية،)أطروحة ماجستير* .(الجزائر ,كلية العلوم السياسية والاعلام :جامعة الجزائر.

حسن كريم. (2004). مفهوم الحكم الصالح. تأليف اسماعيل الشطي، *الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية* (صفحة 97). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

عبوش ,س .(2008-2009) .*إشكالية الزراعة الجبلية والتنمية المستدامة في المناطق الجبلية –دراسة ميدانية لبلدية عين مران ولاية الشلف)أطروحة ماجستير* .(الجزائر :جامعة الجزائر.

عمار عماري. (2008). *اشكالية التنمية المستدامة وأبعادها*. سطيف.

فريمش ,م .(2011-2012) .*دور الدولة في التنمية :دراسة حالة الجزائر)أطروحة دكتوراه* .(قسنطينة ,كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية :جامعة قسنطينة 3.

الموقع الرسمي لمنظمة الأمم المتحدة حيث تم فيه عرض مفصل لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 على الموقع التالي:

https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/sustainable-development-goals